وزير الصناعة يفتتح ندوة التوعية بالاعتماد والجودة

بن طالب: العوائق الفنية أثرت على توجه اليمن نحو الانضمام للتجارة العالمية

عثمان: آلية حماية المستهلك مسئولية هيئة المواصفات

■ ،،الثورة/عبدالله الخولاني

أكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب رئيس مجلس إدارة الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة أن الاعتماد هو حجر الزاوية لنظام تقييم المطابقة في جميع إنحاء العالم سواء للمنتجات أو الخدمات بهدف بناء الثقة في مخرجات هذه المنظومة من نتائج اختبارات وشهادات مطابقة وعلامات وشهادات نظم الجودة.

وأوضح بن طالب أمس في افتتاح ندوة التوعية الخاصة بالاعتماد والبنية التحتية للجودة التي نظمتها الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس بمشاركة عدد من ممثلي جهات تقييم المطابقة والقطاعات الحكومية والخاصة بما فيهم عدد من موظفي الهيئة التي ينطبق عليهم شروط التقييم أن العوائق الفنية من المؤثرات التي أعاقت توجه اليمن نحو التكامل الاقتصادي وتعزيز مسيرة الاتحاد الجمركي العربي ومنها ما اجل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية نتيجة للاختلاف بين الدول الأعضاء في سبل ووسائل وإجراءات التحقق من المطابقة المطبقة فيما بين بعضها البعض وفيما بينها وبين العالم.

وأكد وزير الصناعة والتجارة أن توجه الحكومة في المرحلة الحالية نحو تحقيق نقلة نوعية بالاقتصاد اليمني داخليا وإقليميا وعالميا يؤكد أهمية تفعيل نظام الاعتماد اليمني وأنشطته لما له من الفوائد سواء على المستوى الحكومي أو التشريعي كونه يعزز الممارسة التشريعية الجيدة.

ودعا جميع جهات تقييم المطابقة العامة والخاصة بما فيها من مختبرات فحص ومعايرة ومختبرات طبية وجهات تفتيش أو منح شهادات الانخراط في تأهيل مختبراتها وخدماتها وصولا إلى الاعتماد وتحقيق الاعتراف الدولي.

وأكد وزير الصناعة والتجارة أن نظام الاعتماد لجهات تقييم المطابقة المرتبط بالنظم العالمية أصبح هو ضمان المنتج الجيد المطابق للمواصفات والركيزة لوصول المنتج إلى العالمية والقدرة على المنافسة.. معربا عن تمنياته لتحقيق هذه الغاية والوصول إلى العالمية لمنتجات وخدمات جهات تقييم المطابقة اليمنية.

من جانبه أشار مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وليد عبد الرحمن عثمان إلى أهمية هذه الندوة التي تأتي مع التزايد الكبير لأنواع المنتجات والخدمات والذي فاق تعددها أي وقت مضى.. لافتا إلى أن وجود آلية لحماية المستهلك أصبحت ضرورة حتمية من خلال شهادات الاختبار والفحص والتفتيش للمنتجات طبقا لنظام جودة معترف به.

وأكد عثمان أن من أولويات الهيئة كفاءة المنتجات والخدمات الوطنية وذلك من خلال الاعتماد للجودة من مواصفات وقياسات ورقابة جودة ومعامل.

وقال عثمان أن أهمية الاعتماد تأتي من توجه الدولة في المشاركة بشكل مثمر في الاقتصاد العالمي حيث يمكن نظام الاعتماد لبلد نامي مثل اليمن الاستفادة من الاتفاقيات التي تتيح له إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة.

مشيرا إلى أن نظام الاعتماد عنصر أساسي من عناصر البنية التحتية المادية والمؤسسية التي ستمكن البلدان النامية من توفير خدمات تقييم مطابقة معترف بها دوليا للمنتجين والمصدرين المحتملين والمشاركة في الأنشطة والمنظمات التي تعنى بوضع المواصفات الدولية، حيث يوفر الاعتماد الثقة في شهادات وتقارير الاختبار عن طريق مجموعة من المواصفات والمعايير الصادرة من المنظمة الدولية للمواصفات والمنظمات الدولية للاعتماد.

مؤكدا أن إيمان الهيئة بمسئوليتها تجاه الوطن والشعب وفي ظل توجه الحكومة والتزامها بتطوير البنية التحتية لكافة القطاعات العامة والخاصة جعلت من تفعيل نظام الاعتماد اليمني ضرورة ملحة للتغلب على المعوقات التي حالت خلال السنوات السابقة دون ذلك من أجل بناء الثقة بنتائج الاختبارات الصادرة عن مختبرات الفحص والمعايرة والمختبرات الطبية وعمل الجهات المانحة لشهادات المطابقة المعتمدة وبالتالي المساهمة برفع مستوى البنية التحتية للجودة بالبلد.

وأضاف مدير عام هيئة المواصفات أن نظام الاعتماد مبني على أسس دولية يوفر الفرصة لتوقيع اتفاقيات اعتراف متبادل بنظام الاعتماد اليمني مع هيئات دولية متخصصة في الاعتماد بهدف الوصول بنظام الاعتماد اليمني إلى الاعتراف الدولي وكونه نظاما يمنيا سيجعل منه قيمة مضافة تعزز الاستقلال الاقتصادي والسياسي بعيدا عن الاتكال على هيئات الاعتماد في البلدان المتقدمة.

وأكد عثمان أن هيئة المواصفات واستشعارا منها بأهمية الاعتماد فقد رأت أن تسير بشكل متوازي مع متطلبات التجارة الدولية بشأن تطوير خدماتها في منح الشهادات كأحد جهات تقييم المطابقة الحكومية وتفعيل نظام الاعتماد اليمني.. مشيرا إلى السعي لتحقيق الثقة في كفاءة الجهات التي تمنح الشهادات لأنظمة الإدارة والمنتجات والنظم والإفراد في اليمن.

فيما استعرضت مدير وحدة الاعتماد بهيئة المواصفات رباب ابواصبع الإطار القانوني لنظام الاعتماد اليمني، والفوائد التي يحققها الاعتماد على الاقتصاد الوطني باعتباره إحدى المتطلبات للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ورفع مستوى البنية التحتية للجودة الوطنية وتسهيل انسياب السلع وخفض تكلفتها.. مشيرة إلى فوائد نظام الاعتماد على المستهلك حيث يساهم في الحد من ظاهرة التلوث الكيميائي والبيولوجي وإصدار نتائج كفؤه ودقيقة تنعكس إيجابا على صحة وسلامة المستهلك.

ولفتت إلى أهداف وحدة الاعتماد والمتمثلة أبرزها في اعتماد مختبرات الفحص والمعايرة وبناء الثقة في أداء جهات تقييم المطابقة للقطاعين العام والخاص في مجالات الفحص والمعايرة والتفتيش ومنح الشهادات إضافة إلى تنفيذ التقييم الفني والمتابعة اللاحقة للجهات التي يتم اعتمادها لضمان التزامها وتحسين أدائها وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق الدولية.

وقدمت في الندوة محاضرات من قبل الخبير الإقليمي للاعتماد بالجهاز العربي للاعتماد المهندس عادل محمد رزق، ركزت على دور كلاً من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والجهاز العربي للاعتماد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تقييم القدرات وتقديم الدعم الفني لأجهزة الاعتماد للدول الأعضاء في الجهاز العربي للاعتماد بالإضافة إلى أمثلة من قصص نجاح في الاعتماد.

تفريغ ٣٧ ألف طن من القمح الروسي بعدن

■ عدن/سبأ

أفرغت في أرصفة المعلا ميناء عدن أمس شحنة تجارية من مادة القمح الروسي والبالغة نحو ٣٧ ألفاً و٦٠٠ طن.

وأفادت إحصائية النشاط الملاحي اليومي لميناء عدن لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن شحنة القمح المفرغة والمخصصة لمصنع صوامع الغلال سيوزع جزء منها إلى أمانة العاصمة وبقية محافظات الجمهورية لتلبية احتياجات المواطنين من مادة القمح.

إلى ذلك أفرغت في ميناء عدن شحنة من مادة الأسمنت الواصلة من ميناء صلالة العماني والبالغة ١٧ ألف طن إلى جانب ٧ آلاف و٦٠٠ طن من الأخشاب للغرض نفسه.

وكانت قد أبحرت من ميناء الزيت ٤ سفن محملة بالمشتقات النفطية إلى الموانئ اليمنية المكلا والمخا ونشطون والحديدة لتأمين احتياجات المواطنين من المحروقات.

تدشين مشروع تحسين معيشة المجتمع بتعز

■ ،،تعز/ سبأ

دشن وكيل محافظة تعز عبدالله أمير أمس مشروع تحسين معيشة المجتمع الذي تنفذه منظمة سي.إتش.إف بالتعاون مع مكتب التربية والتعليم بالمحافظة والمنظمة الأمريكية للتنمية.

ويهدف المشروع إلى تأهيل المرافق الصحية والمياه وتأثيث وتطوير المكتبة المدرسية وتدريب أعضاء مجالس الآباء والأمهات وتزويد المدارس بحقيبة متنوعة خاصة بالوسائل التعليمية.

وفي التدشين دعا الوكيل عبدالله أمير المشاركين إلى استيعاب أهداف ومضامين المشروع والتفاعل الجاد والمثمر مع مخرجاته التي ينبغي ان تتلاءم مع الواقع ومع الطموح الذي نريد.

من جهته أوضح ممثل منظمة سي.إتش.إف مهيوب هزاع إلى أن المشروع يستهدف بالإضافة إلى الأنشطة المذكورة وعلى مدى أسبوعين تأهيل (١١٥٢) معلماً ومعلمة من (٩٦) مدرسة محورية وأساسية في مديريات المظفر، القاهرة، صالة، ماوية، المخاء وشرعب السلام على تخطيط وتنفيذ وإخراج الوسائل التعليمية .

دورة تنشيطية في مجال الاقتصاد المنزلي بمنطقة معين التعليمية

■ ،،الثورة/ خاص

*** .. اختتمت بمنطقة معين التعليمية بأمانة العاصمة الدورة التدريبية التنشيطية الأولى في مجال الاقتصاد المنزلي والتي أقيمت على مدى أربعة أيام بمشاركة عدد من المدرسات من مدارس المنطقة.**

وأوضح الأخ عصام العابد مدير المنطقة التعليمية أن الدورة هدفت إلى إكساب المشاركات مهارات جديدة وعلمية في عملية الاقتصاد المدرسي والتي يجب أن تنعكس مخرجاتها وفائدتها على الواقع العملي الميداني وكذا الواقع التربوي على الطالبات واللواتي بالتأكيد سيعكسن ما يتلقينه من مهارات ومعارف في هذا المجال على الواقع الأسري في البيت.

مضيفا بأن الدورة تضمنت عددا من الأنشطة والبرامج التدريبية والمهارات التعريفية بالاقتصاد المنزلي الذي يعد جزءاً رئيسياً في العملية التربوية ومن مكملات العمل التربوي الاجتماعي الذي يهم الأسرة والمجتمع .

مؤكدا أن المدرسة هي الشريك الفاعل والحيوي إلى جانب الاسرة ليس فقط في الجانب التربوي ولكن أيضا في مختلف الجوانب والمجالات وعملية الاقتصاد المنزلي في طليعتها.

دورة تدريبية في مجال الإنتاج الغذائي بعمران

■ ،،عمران/ سبأ

بدأت بعمران أمس دورة تدريبية حول الإنتاج الغذائي المنزلي وتربية الدواجن ينظمها مكتب الزراعة والري بالمحافظة..

تهدف الدورة على مدى ثلاثة أيام إلى تعريف عدد من الأسر الفقيرة بكيفية عمل مشاريع إنتاج غذائي تساهم في تحسين مستوى الدخل المعيشي..

وفي افتتاح الدورة حث وكيل محافظة عمران المساعد باكر عليباكر القائمين على هذا المشروع العمل توسيعه ليشمل جميع الأسر الفقيرة في جميع مديريات المحافظة .. ومواصلة عمل البرامج الهادفة إلى عمل مشاريع محسنة لدخل الأسر المحتاجة.

لقاء تشاوري لقيادات المالية لمناقشة الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها اليمن

نائب وزير المالية: الاستقرار المالي والنقدي الضامن الأساسي لجذب الاستثمار وزيادة الإنتاج

■ ،،صنعاء / سبأ

بدأت أمس بصنعاء فعاليات اللقاء التشاوري السنوي لقيادات وزارة المالية ومدراء عموم مكاتب المالية بأمانة العاصمة والمحافظات تحت شعار (تفعيل الرقابة المالية وتحسين وتطوير أساليب تقدير وتحصيل الموارد العامة للوفاء بالتزامات المرحلة القادمة).

ويناقش اللقاء على مدى يومين عددا من أوراق العمل تتركز حول الأوضاع الاقتصادية والمالية التي تمر بها اليمن والرؤى والمقترحات اللازمة لترشيد النفقات وحشد الموارد ومستوى التنفيذ الفعلي للموازنة العامة للدولة وما صاحبها من مشاكل ومعوقات خلال السنة المالية ٢٠١١م ودور الرقابة المالية وتفعيلها وفقا لمرجعيتها القانونية وبما يكفل سلامة الأداء في الحقل المالي عموما.

وفي بداية اللقاء أكد نائب وزير المالية أحمد عبيد الفضلي أن هذا اللقاء يكتسب أهمية بالغة كونه يأتي في ظل وجود صعوبات وتحديات تواجهها الموازنة العامة للدولة والتي ألقت العبء الأكبر على وزارة المالية ومكاتبها في المحافظات ومصالحها الإيرادية في عملية البحث عن مصادر بديلة للتمويل، تتصف بالديمومة من خلال تنمية الإيرادات غير النفطية من جانب،وخفض ترشيد الإنفاق وتحديث التشريعات والقوانين النافذة والمنظمة لتحصيل الإيرادات.

وشدد على كافة منتسبي وزارة المالية العاملين التطبيق الصارم للقوانين النافذة ذات العلاقة بالعمل المالي والعمل الجاد على ضبط حركة النفقات للمواءمة بين حدود النفقات وتدفق الإيرادات وبما يكفل الوصول إلى استدامة المالية العامة.

وأكد الفضلي أن الاستقرار المالي والنقدي هو الضامن الأساسي لوجود مناخ جاذب للاستثمار وزيادة الإنتاج وهو الأمر الذي يتطلب من الجميع دون استثناء العمل على تحقيق الانضباط المالي باعتباره شرط أساسي لضمان تعافي الميزانية العامة والمضي قدما في تحقيق هدف خفض العجز إلى حدوده الدنيا وكونه يشكل مفتاح النمو والتطور، لافتا إلى أهمية تجنب النفقات غير الضرورية ومحاصرتها ووقف الإنفاق العبثي غير المرتبط بتحقيق الأهداف والحرص على أن يكون إنفاق الموازنة للأغراض المرصودة من أجلها وكذا على تنفيذ القوانين والقرارات والتعليمات ذات العلاقة.

وحث نائب وزير المالية المسؤولين الماليين الالتزام بأخلاقيات المهنة وبالقوانين واللوائح والأنظمة المالية بما يضمن تبسيط الإجراءات المالية باعتبارها أولى الخطوات العملية نحو إصلاح إدارة المالية العامة، والقيام بدور فاعل في التنفيذ الجاد لضبط الإنفاق وتحصيل الموارد بالتعاون مع مسؤولي مختلف الجهات على طريق وقف الإنفاق العبثي غير المرتبط بتحقيق الأهداف والحرص على إنفاق الموازنة للأغراض المحددة لها.

وألقيت كلمة عن اللجنة التحضيرية ألقاها عميد المعهد المالي صالح شعبان تطرق فيها للمحاور التي ستتناولها أوراق العمل المطروحة.

ونوه بأهمية الخروج بمقترحات ورؤى تسهم في تحسين إدارة المالية العامة بشكل سليم سواء في جانبها الإنفاقي أو في تحصيل مواردها وإدارتها بعناية فائقة وبما يكفل حمايتها من الغش وسوء الاستخدام ووصولا إلى ميزانية عامة متسقة وشفافة تعبر بصدق عن حقيقتها إعدادا وتنفيذا.

الأصول الخارجية للبنك المركزي اليمني تغطي ٧ اشهر من الواردات في فبراير

■ ،،كتب أحمد الطيار

* .. قال البنك المركزي اليمني أن أصوله الخارجية ارتفعت في نهاية فبراير ٢٠١٢م إلى ١٠٢٠,١ مليار ريال بما يعادل ٤٧٧١,١ مليون دولار تغطي ٧ اشهر من الواردات مقارنة بـ ١٠٠٣,٧ مليار ريال تعادل ٤٦٩٤,٤ مليون دولار في نهاية الشهر الماضي.

موضحا في احدث تقاريره أن مجموع ميزانية البنك المركزي اظهر في نهاية فبراير ٢٠١٢م ارتفاعًا بمقدار ٤٧,٥ مليار ريال أو ما نسبته ٢,٦٪ ليصل إلى ١٨٨١,٢ مليار ريال ، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٩ ٪ في نهاية الشهر السابق.

وكان مجموع ميزانية البنك المركزي قد بلغ ١٨٥٨,٣ مليار ريال في نهاية فبراير ٢٠١١م.

وأشار البنك إلى أن القروض والسلفيات الممنوحة للحكومة والمؤسسات العامة ارتفعت من ٨٠٩,١ مليار ريال في يناير ٢٠١٢م إلى ٨٣٥,٨ مليار ريال في فبراير ٢٠١٢م بارتفاع مقداره ٢٦,٧ مليار ريال ونسبته ٣,٣٪

بينما بلغت العملة المصدرة ٧٧٠,٧ مليار ريال في نهاية شهر فبراير ٢٠١٢م مقارنة مع ٧٧٢,٧ مليار ريال في نهاية شهر يناير ٢٠١٢م بانخفاض قدره ٢٪ مليار ريال.

تدشين حملة التحصين البيطرية للماعز والأغنام بمحافظة ذمار

■ ،،ذمار/سبأ

دشنت وزارة الزراعة والري أمس حملة التحصين البيطرية ضد مرضي طاعون المجترات الصغيرة وجدري الأغنام والماعز في محافظة ذمار.

وتستهدف الحملة التي تنفذها الإدارة العامة للصحة الحيوانية والحجر البيطري بالتعاون مع مشروع تحسين معيشة المجتمع الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على مدى ١٥ يوماً، إلى تحصين ١٥٠ ألف رأس من الماعز والأغنام ضد طاعون المجترات الصغيرة وجدري الأغنام والماعز في عدد من مديريات المحافظة.

وأوضح مدير إدارة الحملات بالإدارة العامة للصحة الحيوانية والحجر البيطري الدكتور محمد الحداد لـ"سبأ" أن الحملة البيطرية تهدف إلى وقاية الأغنام والماعز من الإصابة بمرض طاعون المجترات الصغيرة وجدري الأغنام والماعز وبما يسهم في الحد من الخسائر الناجمة عن نفوق الحيوانات المصابة بالمرض.

مبيناً أن الحملة التي ستنفذ من خلال عشر فرق بيطرية متخصصة تستهدف مديريات جبل الشرق، الحدا، مغرب عنس، وصاب السافل، ضوران، وصاب العالي، عتمة، المنار، عنس، جهران.

وأشار الدكتور الحداد إلى أهمية تنفيذ مثل هذه الحملات لدورها في حماية قطاع واسع من الثروة الحيوانية، والتي تعد أحد أهم مجالات مكافحة الفقر في اليمن ومصدر دخل رئيسي لحوالي ٧٥٪ من الأسر الريفية.

وأهاب بالمزارعين والجهات الرسمية والشعبية في محافظة ذمار التعاون مع فرق التحصين البيطرية لتذليل الصعوبات التي تواجه عملية التحصين وبما يمكنهم من تنفيذ الحملة لحماية الثروة الحيوانية في المحافظة باعتبارها أحد أهم مصادر الأمن الغذائي.

ووفقا للحداد فإن الإدارة العامة للصحة الحيوانية والحجر البيطري وبالتعاون مع مشروع تحسين معيشة المجتمع نفذت خلال الأسبوعين الماضيين حملة تحصين بيطرية استهدفت تحصين نحو ١٦٠ ألف رأس من الماعز والأغنام ضد طاعون المجترات الصغيرة في محافظة إب.

ويشكل قطاع الثروة الحيوانية ٢٠٪ من الناتج المحلي الزراعي الذي يعد أهم القطاعات الإنتاجية والحيوية في اليمن ورافدا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعتمد نسبة كبيرة من الأسر الزراعية والريفية المحلية ذات الغالبية السكانية بشكل كبير على ما تملكه من حيوانات في توفير احتياجاتها الغذائية من المنتجات الحيوانية لحوم، بيض، حليب، وألبان.

كيف خططت المصلحة لجباية الضرائب؟!

خطة المصلحة لعام ٢٠١٠م (٣-٣)

جمال عبدالحميد عبدالمغني

قبل الدخول في مناقشة قانون ضريبة المبيعات المعدل أو الجريح الذي أصابته رصاصات وطعنات الغدر والخيانة برفقة شقيقه الأكبر قانون ضرائب الدخل رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠م في عام الكارثة عام ٢٠١٠م حيث بدأت في هذا العام مرحلة تقنين الفساد بشكل واضح وصريح ربما لأن منظومة الفساد في هذا البلد المغلوب على أمره كانت قد وصلت إلى مرحلة التشبع من ممارسة الفساد خارج القوانين فارتأت الانتقال إلى مرحلة جديدة هي الفساد المقنن كسبق إفسادي دولي يحفظ لهذه المنظومة حقوق وبراءة الاختراع، واعتقد أن من تابع الحلقات الست عشرة خلال فترة أكثر من شهر يدرك معنى هذا الكلام تماماً.

■ ،، كنت قد تناولت في العددين السابقين من صحيفة «الثورة» الغراء المكون الأول من خطة المصلحة للعام المالي ٢٠١٠م واشتمل ذلك الجزء على إجمالي ضرائب الدخل، واليوم سنناقش المكون الثاني وهو ضريبة المبيعات، حيث خططت المصلحة لجباية مبلغ وقدره ١٥٨,٨٧٤,٦٤٥,٠٠٠ ريال وتفاصيلها كما يلي:

ضريبة مبيعات المحروقات ٢٤,٣٨٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

ضريبة مبيعات السجائر محلياً ٣١,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

ضريبة مبيعات منتجات صناعية ١٧,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

ضريبة مبيعات الواردات من السيارات ووسائل النقل ٣٦٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

ضريبة مبيعات الواردات من الآلات والأجهزة الكهربائية ٤٣٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

ضريبة مبيعات الواردات من الأدوية والمعدات الطبية ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

ضريبة مبيعات الواردات من الأجهزة غير الكهربائية والطبية ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

ضريبة مبيعات الواردات من قطع الغيار ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

ضريبة مبيعات الواردات من مواد البناء والكهرباء ٤٨٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

ضريبة مبيعات الواردات من السلع ٦٤,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

ضريبة مبيعات على خدمات الهاتف١٢,٨٨٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

ضريبة مبيعات على الخدمات السياحية ٤٧٨,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

ضريبة مبيعات الخدمات الأخرى ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

ضريبة مبيعات القات ٤,٦٥٠,٥٥١,٠٠٠ ريال محلي.

ضريبة مبيعات تذاكر السينما والفيديو والكاسيت والمهرجانات ٣٠,٠٩٤,٠٠٠ ريال محلي.

الإجمالي ١٥٨,٨٧٤,٦٤٥,٠٠٠ ريال.

في البداية لا بد من التأكيد أو التذكير لمن يعلمون أن هذا الكشف التفصيلي لمفردات ضريبة المبيعات يمثل المبالغ التي خططت المصلحة لتحصيلها تحت هذا المسمى خلال عام ٢٠١٠م وهي في مجملها ضرائب يدفعها المواطنون بصورة كاملة وليس للتجار أي فضل فيها إطلاقاً إذ أنهم عبارة عن وسطاء تحصيل بين المواطن المحترم المغلوب على أمره وبين خزينة الدولة المضيعة والتي تقبل ما يصل إليها دون أن تسأل ثلث الثلاثة كم؟ وصدقوني لو كل ما يدفعه المواطن تحت مسمى ضريبة المبيعات يصل إلى خزينة الدولة بسلام وأمان لما حدثت هذه الثورة المباركة أو على الأقل لتأجلت لأن إجمالي ما يدفعه المواطن كضريبة مبيعات فقط كفيل بالقضاء على الأزمة الاقتصادية، بالإضافة إلى باقي الموارد التي تشكل في مجملها مرتكز وحامل حقيقي لحياة كريمة ومستقبل مزدهر، أنا أقول هذا الكلام بالفم المليان ومن خلال قضايا الفساد التي كشفناها في الماضي والمتعلقة بضريبة المبيعات أو ما كان يسمى ضريبة الإنتاج والاستهلاك.

المؤشرات الحقيقية لتلك القضايا أو التهربات تظهر بجلاء أن ما يوصله التجار إلى الخزينة العامة لا يزيد في أحسن الأحوال عن ١٠٪ من إجمالي الأمانة التي دفعها المواطن إليهم والتي حملهم القانون والشعب إيصالها إلى مكانها الصحيح كما هي دون نقصان، والغريب أن من أوكل لهم القانون مهمة تحصيل ومراقبة تلك الضرائب الشعبية حالوا دون تحصيل تلك التهربات بكل ما أوتوا من قوة ونفوذ ولدينا المستندات القاطعة والمانعة التي تثبت ذلك ليس هذا فحسب، بل تعرضنا بسبب تجرؤنا على كشف تلك الجرائم لشتى أنواع وأصناف الحروب النفسية ومحاولات الإخضاع لإرادة الفساد والاقصاء من الأعمال وهناك من الشرفاء من تعرضوا للإيذاء الجسدي وليس المجال هنا مناسباً للدخول في التفاصيل، المهم هذه الضريبة وفقا للمؤشرات الحقيقية بالإمكان أن تصل إلى تريليون ريال وليس ١٥٨ مليارا وسألقي الضوء باختصار على بعض مكونات الضريبة لما في الكشف السابق تاركا التفاصيل لمناقشة قانون ضريبة المبيعات الذي سنبدأ فيه إن شاء الله في الأسبوع المقبل فإلى أهم بنود ضريبة المبيعات.

● ضريبة مبيعات المحروقات ٢٤,٣٨٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال هي ضريبة صادقة إلى حد كبير بسبب أن الجابي لها أو الوسيط بين المواطن والمصلحة هي جهة حكومية أي وزارة النفط ويصعب التلاعب بحساباتها وعندما تخطط المصلحة لمثل هذا الرقم فإنها تبني خطتها على معطيات واقعية ومدروسة مثل كمية المحروقات المستهلكة في العام السابق والسعر وغير ذلك.

● ضريبة مبيعات السجائر محليا ٣١,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال هذه الضريبة غير حقيقية وتتفاوت درجة المصداقية بين الشركات اليمنية الثلاث المكلفة قانونا بتحصيلها من المواطن وقد أشرفت شخصيا على فحص أكبر شركتين من هذه الشركات للفترة ١٩٩٦م وحتى نهاية ٢٠٠٤م كرئيس لجنة لإحدى الجهات الحكومية غير مصلحة الضرائب وحتى تاريخ نهاية تلك الفترة وبموجب الوثائق الرسمية وجدنا أن إحداها كان التهرب فيها بسيطاً جداً مقارنة بحجم المبيعات، أما الأخرى فكان تهربها بالمليارات حسب التقرير المرفوع للجهة في حينه ولا زالت ممتنعة عن السداد حتى اليوم ولا زال المدافعون عنها في تلك الجهة يشكلون سداً منيعاً ويحولون دون تحصيل مستحقات الدولة بكل صلف ودون خجل بالرغم من المتابعة المستمرة والوجيهات المستمرة أيضا ولأني لا أحب التشهير فلن أذكر اسم الشركة باعتبار أن التهرب كان ظاهرة عامة ويمارس علنا والسؤال هل سيستمر الفاسدون الذين يحولون دون تحصيل مستحقات الأمة يمارسون أساليبهم البشعة والفجة أم أن الوضع الجديد بعد التغيير سيجبرهم على الانكفاء والتواري بعد الجرائم التي ارتكبوها بحق الوطن؟

● ضريبة مبيعات منتجات صناعية ١٧,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

هذا المبلغ لا يزيد في أحسن الأحوال على ١٠٪ من إجمالي الضريبة الحقيقية التي دفعها المواطن المسكين من دخله المتواضع أو حتى المواطن الميسور من دخله الكبير والمواطن يدفعها يوميا عند شرائه لأي سلعة مصنعة في بلده اليمن السعيد ابتداء من الصلصة والزبادي والمياه المعدنية وانتهاءً بالمفروشات والأسمنت التي لم يعد قادراً على شرائها إلا الميسورون فقط، وهذا الرقم المخطط من قبل المصلحة يعني لو قلنا النسبة أن توقعاتهم بأن إجمالي مبيعات جميع مصانع اليمن ستكون ٣٤٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال، وهذا الرقم لا يساوي حتى نصف مرتبات الجهاز الإداري للدولة في الوقت الذي لا يستطيع أحد أن ينكر بأن نصف دخول اليمنيين جميعاً تذهب إلى شراء السلع المصنعة محلياً سواء كانت دخول الموظفين في الجهاز الإداري أو في القطاع الخاص أو المعتمدين على تحويلات المغتربين أو حتى إيرادات الدولة كما أشرنا سابقاً.

ضريبة المبيعات على الواردات من السيارات ووسائل النقل ٣٦٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال لكي أقرب القارئ الكريم من الحكم على مصداقية هذا الرقم أو عدم مصداقيته سوف أقوم بعكس النسبة لمعرفة حجم مبيعات هذا القطاع وفقاً للخطة سيكون إجمالي المبيعات وفقاً لذلك ٧,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال وببساطة يمكن لأي مهتم أن يسأل وزارة المالية فقط كم بلغت قيمة مشترياتها من السيارات ووسائل النقل خلال عام ٢٠١٠م مع أن ذلك العام كان عام تقشف ثم بعد ذلك يقدر كم بلغت مشتريات المواطنين في طول البلاد وعرضها من السيارات ووسائل النقل وهي بالتأكيد تزيد عشرات المرات عن مشتريات الدولة المتقشفة.

ولا بأس من اختيار بند آخر وهو ضريبة مبيعات قطع الغيار ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال باتباع نفس الطريقة نجد أن إجمالي مبيعات هذا القطاع وفقاً لخطة المصلحة أيضاً سيكون مبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال ربما أن مبيعات ثلاثة تجار كبار أو أربعة في شارع تعز أو شارع خولان خلال عام ٢٠١٠م تزيد على هذا المبلغ أما تجار قطع الغيار في اليمن كلها فمبيعاتهم يعلمها علام الغيوب يا حضرات المخططين الأفاضل وعلى القارئ الكريم أن يحاول تحليل باقي مكونات الخطة وسيجد إجابات على تساؤلاته عند مناقشة قانون ضريبة المبيعات اعتباراً من الأسبوع القادم بإذن الله.

الخلاصة

إجمالي ما يتحمله المواطن والموظف بحسب خطة المصلحة كضريبة مبيعات وضريبة مرتبات ٣٠٣,٣٣٦,٨٣٤,٠٠٠ ريال ونسبة هذا المبلغ ٧٨,٤٪ من اجمالي الضرائب يضاف إليها ما تدفعه الدولة لنفسها كضريبة أرباح على منشآت القطاع العام وجزء من المختلط ومعظم ضريبة المركبات وضريبة الاستكشاف النفطي التي لا يدفعها التجار اليمنيون سيكون المبلغ ٣٥,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال ونسبة هذا المبلغ ٩,١٪ من اجمالي الضرائب والباقي ١٢,٥٪ يدفعها مصاصو دماء الشعب من أكبرهم إلى اصغرهم،وإذا قارنا إجمالي المبلغ الذي يدفعه التجار جميعاً كضريبة أرباح ونسبناه إلى ميزانية الدولة فلن يزيد على ٢٪ من موازنة الدولة.. فما جدواهم للبلد؟!

● رئيس المنتدى الوطني لمكافحة الفساد
عضو ائتلاف القيادات الادارية والدبلوماسية بساحة التغيير
نائب مدير عام الضرائب والرسوم بمصلحة الضرائب